



صندوق النقد الدولي  
700 19<sup>th</sup> Street, NW  
Washington, D.C. 20431 USA

نشرة معلومات معممة رقم 12/60  
للنشر الفوري  
١٥ يونيو ٢٠١٢

### المجلس التنفيذي لصندوق النقد الدولي يختتم مشاورات المادة الرابعة لعام ٢٠١٢ مع دولة الكويت

اختتم المجلس التنفيذي لصندوق النقد الدولي في ١٥ يونيو ٢٠١٢ مشاورات المادة الرابعة مع الكويت على أساس انقضاء المدة دون اعتراض. وبمقتضى إجراءات الصندوق القائمة على انقضاء المدة، يستكمل المجلس التنفيذي مشاورات المادة الرابعة دون عقد مناقشات رسمية لهذا الغرض<sup>١</sup>.

#### خلفية

عُقدت المناقشات في إطار مشاورات المادة الرابعة على خلفية الارتفاع الكبير في إيرادات النفط الكويتية تأثراً بارتفاع أسعار النفط العالمية وزيادة الإنتاج النفطي. وقد تغير مشهد صنع السياسات تغيراً كبيراً في عام ٢٠١١ وأوائل ٢٠١٢. فبعد استقالة ست حكومات في الخمس سنوات الماضية، استقال رئيس الوزراء في أواخر ٢٠١١ وأقيمت انتخابات برلمانية جديدة في أوائل فبراير ٢٠١٢ حققت فيها المعارضة مكاسب كبيرة. وبعدها بقليل تم تشكيل حكومة جديدة.

وحقق إجمالي الناتج المحلي الحقيقي نمواً يقدر بحوالي ٨,٢٥% في عام ٢٠١١، بدعم من زيادة الإنتاج النفطي بمقدار ١٥%. ونتج عن ارتفاع إيرادات النفط أن زادت فوائض الحساب الجاري والمالية العامة إلى أكثر من ٤١% و ٣٠% من إجمالي الناتج المحلي، على التوالي. وسجل النشاط الاقتصادي غير النفطي نمواً متوسطاً يقدر بنحو ٤,٥% في عام

<sup>١</sup> تنص المادة الرابعة من اتفاقية تأسيس صندوق النقد الدولي على إجراء مناقشات ثنائية مع البلدان الأعضاء تتم في العادة على أساس سنوي. ويقوم فريق من خبراء الصندوق بزيارة البلد العضو، وجمع المعلومات الاقتصادية والمالية اللازمة، وإجراء مناقشات مع المسؤولين الرسميين حول التطورات والسياسات الاقتصادية في هذا البلد. وبعد العودة إلى مقر الصندوق، يُعد الخبراء تقريراً يشكل أساساً لمناقشات المجلس التنفيذي في هذا الخصوص. وفي نهاية المناقشات، يقدم مدير عام الصندوق، بصفته رئيساً للمجلس التنفيذي، ملخصاً لأراء المديرين التنفيذيين ثم يُرسل هذا الملخص إلى السلطات في البلد العضو.

٢٠١١، مدفوعا في الأساس بزيادة النفقات الحكومية – إذ تشير التقديرات إلى زيادة مجموع الأجور الحكومية والنفقات الرأسمالية بما يقرب من ٢٠% في السنة المالية ٢٠١١/٢٠١٢.

وظل نمو الائتمان المصرفي المقدم للقطاع الخاص ضعيفا عند مستوى ٢,٥% تقريبا، مما يُعزى في الأساس إلى تراجع الإقراض إلى شركات الاستثمار.

وزاد التضخم الكلي في عام ٢٠١١ إلى حوالي ٤,٧٥%، صعودا من ٤% في عام ٢٠١٠، مع زيادة تضخم أسعار الغذاء إلى حوالي ٩,٢٥% (مقابل ٨,٢٥% في ٢٠١٠). ومن ناحية أخرى، ظل تضخم أسعار السلع غير الغذائية مكبوحا نسبيا عند مستوى ٣,٥%، وإن كان أعلى إلى حد ما من المستوى الملاحظ في ٢٠١٠ والذي بلغ ٣% تقريبا. وتجددت الضغوط الخافضة لأسعار الأسهم في سوق الكويت للأوراق المالية، كما تراجع المؤشر غير المرجح للسوق بحوالي ١٦,٥% – في رابع انخفاض سنوي متتالٍ – ولكنه أبدى بعض التعافي في الشهور الأربعة الأولى من ٢٠١٢.

وقد واجه القطاع المالي مناخا متباينا في عام ٢٠١١. فظل مستوى الرسملة جيدا في القطاع المصرفي، واستمرت أوضاع السيولة إيجابية، وزاد الإقراض إلى بعض القطاعات. ومع ذلك، ظلت أرباح البنوك ثابتة إلى حد كبير، بسبب مراكمة قدر كبير من احتياطات مواجهة الخسائر. وتعرضت شركات الاستثمار لانكاسات جديدة بسبب أوضاع السوق المعاكسة وعودة ضغوط السيولة العالمية، إذ انخفض متوسط أسعار أسهم هذه الشركات بما يقرب من ٢٧% في عام ٢٠١١، مما وصل بالانخفاض التراكمي إلى نحو ٧٩% مقارنة بشهر أغسطس ٢٠٠٨.

### تقييم المجلس التنفيذي

في ختام مشاورات المادة الرابعة لعام ٢٠١٢، أيد المديرون التنفيذيون تقييم خبراء الصندوق على النحو التالي:

تبدو آفاق الاقتصاد إيجابية إلى حد كبير في عام ٢٠١٢. فمن المتوقع أن يكتسب التعافي الاقتصادي مزيدا من القوة، يقوده الإنفاق الحكومي المرتفع – وخاصة الأجور والنفقات الرأسمالية. ومن المتوقع أيضا أن يستمر المستوى المرتفع لفوائض المالية العامة والحسابات الخارجية، وأن يسجل التضخم بعض الانخفاض المعتدل تحت تأثير انخفاض التضخم في أسعار الغذاء العالمية. غير أن التعافي المحقق يمكن أن يتأثر إلى حد ما بانخفاض معدلات تنفيذ الموازنة الرأسمالية وتعطل إصدار التشريعات.

وينبغي أن تحتفظ السياسات الاقتصادية بطابعها الداعم على المدى القصير. وبينما يعتبر موقف المالية العامة داعماً في الوقت الحالي، وهو ما كان مطلوباً في السنوات الأخيرة نظراً للنمو الاقتصادي الذي لا يزال متوسطاً والضغط التضخمي المنخفضة، فإن الطابع المتكرر لنمو النفقات يؤدي إلى زيادة جمود الموازنة وينشئ تعقيدات في إدارة المالية العامة على المدى المتوسط. ومن المتوقع استمرار التضخم المنخفض، لكن مخاطر التضخم تميل إلى تجاوز المستوى المتوقع ويتعين على السلطات أن تكون مستعدة باستراتيجية للتصحيح المالي إذا تصاعدت الضغوط التضخمية، على أن تهدف هذه الاستراتيجية إلى حماية الموازنة الرأسمالية قدر الإمكان. أما سعر الصرف الحقيقي فهو متوافق بشكل عام مع أساسيات الاقتصاد.

ويتوافر للكويت حيز مالي كبير للإنفاق، لكنها الآن في مفترق طرق من حيث الحفاظ على الثروة للأجيال القادمة. فالعجز الأولي غير النفطي أعلى من مستوى المعايير الأساسية المقدر التي تراعي اعتبارات العدالة بين الأجيال في توزيع الثروة النفطية. وإضافة إلى ذلك، من المتوقع أن تخضع الموارد العامة للضغط على المدى المتوسط نظراً لتصاعد الأجور وتكاليف التقاعد في القطاع العام وسرعة النمو السكاني. وحتى تحافظ الكويت على ثروة متساوية للأجيال القادمة، ينبغي أن تتجه إلى النقش المالي على المدى المتوسط.

وعلى وجه العموم، هناك حاجة لتحسين أثر الإنفاق الحكومي على الإنتاجية والرفاهية. ومن شأن إعادة توزيع الإنفاق الحكومي في اتجاه الإنفاق الرأسمالي أن يعزز نمو إجمالي الناتج المحلي غير النفطي ويحسن نتائج حسابات المالية العامة على المدى الطويل، مع تحسين إنتاجية النفقات الحكومية والمساهمة في التنوع المستهدف لمصادر الناتج المحلي. وفي هذا السياق، نشجع السلطات على تعزيز القدرات الحكومية في مجال تنفيذ الموازنة الرأسمالية، واحتواء زيادة الأجور في القطاع العام، وتجنب المزيد من التراكم للالتزامات غير الممولة في نظام التقاعد، وتجنب اتخاذ تدابير جديدة يمكن أن تزيد من النفقات الجارية. وسيكون تطبيق ضريبة القيمة المضافة خطوة إلى الأمام. ويمكن تحسين إدارة المالية العامة باعتماد إطار متوسط الأجل للموازنة العامة وتطبيق قاعدة مالية جيدة التصميم. وأخيراً، ينبغي العمل على مراحل لإعادة توجيه الدعم المرتبط بالوقود نحو شرائح السكان الأشد احتياجاً، على أن يتم ذلك في إطار برنامج لإصلاح المالية العامة على المدى المتوسط إلى الطويل.

وينبغي إجراء إصلاحات في المجال التشريعي وغيره من المجالات لتحسين مناخ الأعمال وفرص العمل للمواطنين الكويتيين. وفي هذا الصدد، ينبغي توجيه اهتمام خاص للنهوض بالنظام التعليمي حتى يكون أكثر توافقاً مع احتياجات قطاع

الأعمال. وينبغي تعزيز حوكمة الشركات عن طريق تقوية المؤسسات من حيث تشكيل أعضاء مجلس الإدارة وأدوارهم، وفرض التنفيذ الملائم لمعايير التدقيق وإعداد البيانات. وعلى الجانب التشريعي، ينبغي أن تواصل السلطات مسيرة تحديث التشريعات لتحسين مناخ الأعمال، مع مراعاة أفضل الممارسات الدولية لتجنب الهفوات التي تعرضت لها التجربة التشريعية مؤخرًا. وأخيرًا، نشجع السلطات على تبسيط إجراءات مزاولة الأعمال ومتطلباتها، عن طريق إخضاعها لمراجعة شاملة.

ونشجع السلطات على مواصلة اليقظة تجاه مخاطر القطاع المالي، القائم منها وما يمكن أن يستجد. ولتحقيق هذه الغاية، ينبغي أن تحافظ على الاستراتيجية التي وضعتها لبناء احتياطات وقائية واحتجاز قسم من الأرباح في البنوك، والاستمرار في تعزيز الرقابة على شركات الاستثمار، ووضع الأدوات اللازمة لتسوية أوضاع هذه الشركات. وبالإضافة إلى ذلك، ينبغي أن تحرص السلطات، عند وضع أساس تشريعي وطني جديد ومحسّن، على مراعاة الطابع الخاص لعمليات البنك المركزي والحاجة لتعزيز استقلالية هذه العمليات والحفاظ عليها.

وقد حدث تقدم ملحوظ في تحسين النظام الإحصائي الكويتي، لكنه لا يزال يتطلب إدخال تحسينات إضافية. وفي هذا الصدد، نشجع السلطات على تزويد الإدارة المركزية للإحصاء باحتياجاتها من الموارد.

**نشرات المعلومات المعممة** هي جزء من جهود الصندوق لإضفاء مزيد من الشفافية على آرائه وتحليلاته للتطورات والسياسات الاقتصادية. وتصدر هذه النشرات بموافقة البلد المعني (أو البلدان المعنية) بعد مناقشات المجلس التنفيذي التي تتناول مشاورات المادة الرابعة مع كل بلد، ومتابعة المستجدات على المستوى الإقليمي، والمراقبة اللاحقة للبرامج، والتقييمات اللاحقة لاقتصادات البلدان ذات الارتباط البرامجي الأطول أجلا مع **الصندوق**. كذلك تصدر نشرات المعلومات المعممة بعد مناقشات المجلس التنفيذي للمسائل المتعلقة بالسياسات العامة، ما لم يقرر المجلس خلاف ذلك بالنسبة لحالات معينة.

## الكويت: مؤشرات اقتصادية مختارة، ٢٠٠٧-٢٠١٣

(الحصة: ١ ٣٨١,١ مليون وحدة حقوق سحب خاصة)

(السكان: ٣,٥٨ مليون، ديسمبر ٢٠١٠)

(نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي: ٣٧ ٠٣٩ دولار؛ ٢٠١٠ مقدره)

(معدل الفقر: لا ينطبق)

أهم الصادرات: النفط والغاز

توقعات		توقعات	أولية	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠١٠	٢٠١١	٢٠١٢	٢٠١٣
قطاع النفط والغاز										
مجموعي صادرات النفط والغاز (بمليارات الدولارات الأمريكية)										
١٠٥,٤	١١٤,٤	٩٦,٧	٦١,٨	٤٨,٩	٨٢,٦	٥٩,١	٦١,٨	٩٦,٧	١١٤,٤	١٠٥,٤
متوسط أسعار صادرات النفط (دولار أمريكي/برميل)										
١٠٩,٠	١١٣,٤	١٠٣,٣	٧٧,٧	٦١,٥	٩٢,٢	٦٨,٤	٧٧,٧	١٠٣,٣	١١٣,٤	١٠٩,٠
إنتاج النفط الخام (بملايين البراميل يوميا)										
٢,٨٠	٢,٩٠	٢,٦٦	٢,٣١	٢,٢٦	٢,٦٨	٢,٥٧	٢,٣١	٢,٦٦	٢,٩٠	٢,٨٠
(التغير السنوي %، ما لم يُذكر خلاف ذلك)										
الحسابات القومية والأسعار										
إجمالي الناتج المحلي الاسمي (بأسعار السوق، بمليارات الدينارات الكويتية)										
٥٣,٦	٥٤,٣	٤٧,٢	٣٥,٦	٣٠,٥	٣٩,٦	٣٢,٦	٣٥,٦	٤٧,٢	٥٤,٣	٥٣,٦
إجمالي الناتج المحلي الاسمي (بأسعار السوق، بمليارات الدولارات الأمريكية)										
١٩٢,٨	١٩٥,٣	١٧١,٢	١٢٤,٣	١٠٥,٩	١٤٧,٤	١١٤,٧	١٢٤,٣	١٧١,٢	١٩٥,٣	١٩٢,٨
إجمالي الناتج المحلي الحقيقي (بتكلفة عوامل الإنتاج)										
١,٨	٦,٦	٨,٣	٢,٤	٧,٨-	٤,٣	٦,٤	٢,٤	٨,٣	٦,٦	١,٨
إجمالي الناتج المحلي الحقيقي النفطي										
٣,٤-	٨,٤	١٤,٩	٠,٧	١٢,٩-	٥,٤	٤,٧-	٠,٧	١٤,٩	٨,٤	٣,٤-
إجمالي الناتج المحلي الحقيقي غير النفطي										
٥,٢	٥,٥	٤,٥	٣,٤	٤,٨-	٢,٧	١٥,٣	٣,٤	٤,٥	٥,٥	٥,٢
تضخم مؤشر أسعار المستهلكين										
٤,١	٤,٤	٤,٧	٤,٠	٤,٠	١٠,٦	٥,٥	٤,٠	٤,٧	٤,٤	٤,١
معدل البطالة (المواطنين الكويتيين)										
...	...	٣,٤	٢,٩	٣,٦	٤,٩	٦,١	٢,٩	٣,٤	...	...
( % من إجمالي الناتج المحلي بأسعار السوق)										
الاستثمار والادخار										
الاستثمار										
١٩,٣	١٦,٧	١٦,٣	١٩,١	١٨,٠	١٧,٦	٢٠,٥	١٩,١	١٦,٣	١٦,٧	١٩,٣
العام										
٦,٦	٥,٤	٤,٩	٥,٣	٤,٨	٣,٥	٣,٣	٥,٣	٤,٩	٥,٤	٦,٦
الخاص <sup>١</sup>										
١٢,٧	١١,٣	١١,٤	١٣,٨	١٣,٢	١٤,١	١٧,١	١٣,٨	١١,٤	١١,٣	١٢,٧
إجمالي المدخرات القومية										
٥٨,٨	٦١,٠	٥٧,٧	٤٩,٩	٤٤,٧	٥٨,٥	٥٧,٢	٤٩,٩	٥٧,٧	٦١,٠	٥٨,٨
العامة										
٥٠,٠	٥١,٥	٥٠,٧	٤٩,٣	٥٠,٦	٤٦,٨	٥٥,٢	٤٩,٣	٥٠,٧	٥١,٥	٥٠,٠
الخاصة <sup>١</sup>										
٨,٨	٩,٥	٧,٠	٠,٧	٧,٦-	١١,٧	٢,١	٠,٧	٧,٠	٩,٥	٨,٨
رصيد الاستثمار/الادخار										
٣٩,٥	٤٤,٢	٤١,٤	٣٠,٨	٢٦,٧	٤٠,٩	٣٦,٨	٣٠,٨	٤١,٤	٤٤,٢	٣٩,٥
( % من إجمالي الناتج المحلي بأسعار السوق)										
عمليات الموازنة <sup>٢</sup>										
الإيرادات										
٦٥,٣	٦٧,٩	٦٦,٢	٦٤,٠	٦٣,٢	٦٤,٣	٦٨,٠	٦٤,٠	٦٦,٢	٦٧,٩	٦٥,٣
النفطية										
٥٢,٧	٥٦,٣	٥٤,٩	٥١,٨	٥٢,٢	٥٢,٨	٥١,٦	٥١,٨	٥٤,٩	٥٦,٣	٥٢,٧
غير النفطية، بما فيها:										
١٢,٦	١١,٧	١١,٣	١٢,٢	١١,٠	١١,٥	١٦,٤	١٢,٢	١١,٣	١١,٧	١٢,٦
دخل الاستثمار										
٩,٨	٩,٠	٨,٥	٨,٨	٨,١	٨,٧	١٣,١	٨,٨	٨,٥	٩,٠	٩,٨
النفقات										
٤٠,٢	٣٦,٩	٣٥,٦	٤١,٧	٣٥,٠	٤٨,٦	٢٨,١	٤١,٧	٣٥,٦	٣٦,٩	٤٠,٢
المصروفات <sup>٣</sup>										
٣٣,٤	٣١,١	٣٠,٧	٣٦,٤	٣٠,٤	٤٤,١	٢٤,٠	٣٦,٤	٣٠,٧	٣١,١	٣٣,٤
رأس المال										
٦,٨	٥,٨	٤,٩	٥,٣	٤,٦	٤,٤	٤,١	٥,٣	٤,٩	٥,٨	٦,٨
الرصيد										
٢٥,١	٣١,٠	٣٠,٦	٢٢,٣	٢٨,٢	١٥,٨	٣٩,٨	٢٢,٣	٣٠,٦	٣١,٠	٢٥,١
التمويل المحلي										
٠,١-	٠,١-	٠,٥-	٢,٠	١,٧-	٤,٦-	٣,١-	٢,٠	٠,٥-	٠,١-	٠,١-
التمويل الخارجي										
٢٤,٠-	٣٠,٠-	٣٠,٢-	٢٤,٣-	٢٦,٤-	١١,٢-	٣٦,٧-	٢٤,٣-	٣٠,٢-	٣٠,٠-	٢٤,٠-
مجموع الدين الإجمالي (نهاية السنة التقويمية) <sup>٤</sup>										
٣,٨	٣,٧	٤,٣	٥,٧	٦,٧	٥,٣	٧,٠	٥,٧	٤,٣	٣,٧	٣,٨

## الكويت: مؤشرات اقتصادية مختارة، ٢٠٠٧-٢٠١٣

(الحصة: ١ ٣٨١,١ مليون وحدة حقوق سحب خاصة)

(السكان: ٣,٥٨ مليون، ديسمبر ٢٠١٠)

(نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي: ٣٧ ٠٣٩ دولار؛ ٢٠١٠ مقدر)

(معدل الفقر: لا ينطبق)

أهم الصادرات: النفط والغاز

توقعات		توقعات		أولية			
٢٠١٣	٢٠١٢	٢٠١١	٢٠١٠	٢٠٠٩	٢٠٠٨	٢٠٠٧	
(التغيرات % من رصيد النقود بمعناها الواسع في البداية)							
النقود والائتمان							
٤,٢	٤,١	٧,٥	٠,١	٨,٣	١٠,٠	١,١	صافي الأصول الأجنبية <sup>٥</sup>
٩,٠	٤,٤	٢,٨	٢,٠	٧,١	١٩,٢	٣٥,٦	المطالبات على القطاع غير الحكومي
٩,٢	٨,٦	٨,٥	٣,٠	١٣,٤	١٥,٦	١٩,٣	النقود بمعناها الواسع
...	...	٠,٨	٠,٨	١,٤	٣,٣	٥,٢	أسعار الفائدة على الودائع لمدة ثلاثة أشهر بالدينار الكويتي (متوسط السنة؛ %)
...	١١,٠	١٦,٤-	٠,٧-	١٠,٠-	٣٨,٠-	٢٤,٧	المؤشر غير المرجح لسوق الأوراق المالية (التغير السنوي %) <sup>٦</sup>
(بمليارات الدولارات الأمريكية؛ ما لم يذكر خلاف ذلك)							
القطاع الخارجي							
١١٣,٢	١٢١,٧	١٠٤,٣	٦٧,٦	٥٤,٤	٨٧,٠	٦٢,٦	صادرات السلع
٧,٨	٧,٣	٧,٦	٥,٨	٥,٥	٤,٤	٣,٥	منها: الصادرات غير النفطية
٧,٢	٤,٢-	٣٠,٠	٥,٧	٢٦,٥	٢٥,١	٦,٤	التغير السنوي %
٢٤,٩-	٢٣,٣-	٢٢,٠-	٢٠,١-	١٨,٥-	٢٢,٩-	١٩,١-	واردات السلع
٦,٩	٥,٩	٩,٤	٨,٣	١٩,٢-	٢٠,٠	١٧,٧	التغير السنوي %
٧٦,٢	٨٦,٤	٧٠,٨	٣٨,٣	٢٨,٣	٦٠,٢	٤٢,٢	الحساب الجاري
٣٩,٥	٤٤,٢	٤١,٤	٣٠,٨	٢٦,٧	٤٠,٩	٣٦,٨	% من إجمالي الناتج المحلي
...	...	...	٣١,١	٤٥,٥	٦٠,٥	٥٧,٦	الدين الخارجي يشمل القطاع الخاص
٢٦,٥	٢٤,٨	٢٣,٠	١٨,٧	١٧,٧	١٦,٧	١٥,٩	الأصول الاحتياطية الدولية <sup>٧</sup>
٧,١	٧,١	٧,٠	٦,٤	٦,٦	٥,٣	٥,٩	بشهور و واردات السلع والخدمات
بنود للتذكرة:							
...	...	٣,٦٣	٣,٤٩	٣,٤٨	٣,٧٢	٣,٥٢	سعر الصرف (دولار أمريكي لكل دينار كويتي، متوسط الفترة)
...	...	٠,٣	٠,٣-	٣,٦-	٢,٩	٢,١-	سعر الصرف الفعلي الاسمي (متوسط الفترة)
...	....	١,٥	٠,٩	١,٢-	٧,٩	٠,٢-	سعر الصرف الفعلي الحقيقي (متوسط الفترة)
...	...	AA	AA-	AA-	AA-	AA-	التصنيف السيادي (ستاندرد آند بور)

المصادر: البيانات المقدمة من السلطات الوطنية؛ وتقديرات وتوقعات خبراء صندوق النقد الدولي.

<sup>١</sup> يشمل كيانات حكومية أيضا.<sup>٢</sup> تنتهي السنة المالية الكويتية في ٣١ مارس؛ فمثلا، يشير عام ٢٠٠٧ إلى السنة المالية ٢٠٠٧/٢٠٠٨.<sup>٣</sup> في ٢٠٠٧/٢٠٠٦ تم تحويل مبلغ ٢ مليار دينار كويتي لتغطية جزء من العجز الاكتواري في صندوق معاشات التقاعد العام.

وفي ٢٠٠٩/٢٠٠٨ تم تحويل مبلغ ٥,٥ مليار دينار، وتتضمن الموازنة تحويل ١,١ مليار دينار سنويا من ٢٠١٠/٢٠١١ إلى ٢٠١٤/٢٠١٥.

<sup>٤</sup> لا يشمل دين صندوق الثروة الكويتي المتعلق بعمليات إدارة الأصول.<sup>٥</sup> لا يشمل حقوق السحب الخاصة ورصيد الاحتياطي لدى صندوق النقد الدولي.<sup>٦</sup> بالنسبة لعام ٢٠١٢، التغير في سوق الأوراق المالية حسب الوضع في ٩ مايو ٢٠١٢.<sup>٧</sup> لا تشمل الأصول الخارجية لدى الهيئة العامة للاستثمار.